التقرير
الاستراتيجي

النظام العربي والإقليمي:
اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016-2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

النظام العربي والإقليمي:

اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

النظام العربي والإقليمي:

اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية

(2016–2015)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

النظام العربي والإقليمي: اللاعبون والاتجاهات في مرحلة إنتقالية (2015-2016)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: حسام مطر

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: آب ٢٠١٧

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الورود ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

P.o.Box: 24 /47 Baabda 10172010

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

ثبت المحتويات

المقدّمة / عبد الحليم فضل الله 7

المدخل / حسام مطر 11

جيوبوليتيك الأدوار الوازنة في غرب آسيا والعالم العربي 19

جمال واكيم

مصر في سياق الفوضى الإقليمية/جمال واكيم 31

ماذا تعني عودة تركيا وإيران إلى حضن المشرق الإسلامي؟ 33

سعد محيو

العراق وثمن الاستقرار الإقليمي المفقود/ياسر عبد الحسين 47

«العثمانية القديمة» ... تركيا في نظام إقليمي قيد التشكُّل 55

محمد عبدالقادر خليل

رؤية حزب الله للعلاقات العربية الايرانية/النائب محمد رعد 74

أفق الحرب والتسوية السياسية في اليمن 77

فيصل جلول

المقاربة الإسرائيلية للتحولات الإقليمية في الشرق الأوسط 89

أكرم عطاالله ويحيى أبو عودة

الانتفاضة الشعبية الفلسطينية: بداية مسار ثوري؟ 103

منير شفيق

العمق الإفريقي ودوره في إعادة بناء النظام الإقليميّ 113

موديبو دانيون

بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية 123

جـابر القفصي

الاتفاق النووي بين إيران والمجموعة الدولية/ حسن بهشتي بور 148

روسيا في غرب آسيا والعالم العربي: معبر نحو النظام الدولي 153
وسيم قلعجية
روسيا وأميركا في المنطقة: «حدود التوافق والاختلاف»/ يوست هلترمان 166

«مبادرة الحزام والطريق» أهمية الشرق الأوسط في الاستراتيجية الصينية الجديدة 171
رضوان جمول

صعود تنظيم داعش وانحداره مقاربة بديلة: تناسل الأطياف السلفية 181
خالد عايد
هل فشل الإسلام السياسي حقا؟ /راشد الغنوشي 197

الإخوان المسلمون في مصر: زمن الأسئلة الصعبة 201
علي الرجال
المؤسسة الوهابية وهاجس تحولات العرش السعودي/ المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق 217

ملف التقرير / مساهمات إستشرافية حول النظام الإقليمي الناشىء 223

المقاومة والشراكة ضرورة الاستقلال والاستقرار 225
السيد إبراهيم أمين السيد

التحولات في الشرق الأوسط 229
عدنان منصور

مستقبل الشرق الأوسط: تفاؤل يجب أن يبقى ممزوجاً بالحذر الشديد 235
جورج قرم

تحولات البيئة الإقليمية في غرب آسيا، شمال أفريقيا 239
ديغانغ صان
مستقبل النظام الإقليمي ودور القوى الإقليمية الرئيسية في إعادة بنائه / عبد الحليم فضل الله 241

في النظام الإقليمي في الشرق الأوسط:التحولات والإشارات والتنبيهات 247
عقيل سعيد محفوض

العصر الروسي في الشرق الأوسط؟! 251
مصطفى اللباد

تحوّلات في الجغرافيا السياسية الإقليمية 255
قاسم عز الدين

بلدان المغرب العربي في مواجهة تداعيات الاضطرابات العربية

جـابر القفصي
دكتـور في علـم الاجتمـاع ونائـب رئيس مركز مسارات/ تونس

المقدمة:

شهدت منطقة المغرب العربي بعد الثورات مرحلة غير مسبوقة تضع مستقبل الإقليم على المحك. وثمة مؤشرات إلى حالة التفكك والتجزئة التي يشهدها العديد من دول الثورات، في ظل ظواهر داخلية جديدة أبرزت مشاهد العنف وعدم القدرة على تحقيق التوافق الداخلي، والعجز عن الإمساك باللحظة التاريخية التي أسفرت عن مسار تغيير سياسي ربما يكون شاملاً وحاسماً. ولعل مواجهة مشاكل وتحديات مقاومة الإرهاب والتطرف العنيف وإصلاح المنظومة القضائية ومقاومة الفساد وإرساء العدالة الانتقالية في كل من تونس وليبيا، وحالة الانقسام والتجاذب السياسي والاستنزاف الجماعي في قضايا جانبية لا تصلح إلا للاستهلاك الحزبي والأغراض الانتخابية والعجز عن حل مشكلة الهجرة السرية غير الشرعية ويأس الشباب من آفاق التطور والإصلاح في بلاده. ثم إن نجاح ترامب واليمين المتطرف في أمريكا وما يمكن أن يحدثه من تداعيات وخلط للأوراق الإقليمية من جديد قد عمق مشهد الاضطراب وفتح الباب أمام احتمالات مجهولة وغير مسبوقة محكومة باختلالات شديدة، لم تخلفها بعد علامات أو خيوط دالة على بداية تشكل مشهد مغاربي وعربي جديد. الأمر الذي قد يفتح على احتمال المرور بمرحلة طويلة من اللانظام والانفلات والعجز عن ممارسة صلاحيات الحكم.

أولاً: تونس: مخاطر التطرّف والإرهاب

أحجمت الحركات السلفية في العالم العربي، بمعظمها، عن المشاركة في العملية السياسية، وركّزت عوضاً عن ذلك على الأنشطة الدعوية لنشر أفكارها الدينية المحافظة، وانخرطت في العمل الخيري والاجتماعي الرامي إلى تغيير المجتمع من أسفل. لكن سلفيّي تونس واجهوا الكثير من التحديات السياسية في العامَين الماضيَين (2015-2016). فقد تراجعت أهمية الجماعات السلفية الدعوية والعلمية وكذا شعبية الحركات السلفية الجهادية التي ترفض الاعتراف بالآليات الديمقراطية كوسيلة ممكنة لتحقيق التغيير السياسي.

وحتى الأحزاب السلفية السلمية القابلة باللعبة الديمقراطية عجزت عن أن تؤدّي دوراً سياسيّاً فاعلاً

وأن تحقق مستوى معيّناً من التأثير ومن استمالة ثقة الشباب الإسلامي، وإيجاد توازن صحيّ بين هياكلها السياسية والدينية، وتقديم رؤية سياسية أكثر شمولاً لدور الشريعة الإسلامية في الحكم[1]. ولعل غياب حركة سلفية قوية في تونس، على غرار الدعوة السلفية في مصر، تتبنّى إيديولوجيا دينية محافظة، إلا أنها سلمية عموماً، وتوافق على الآليات الديمقراطية باعتبارها وسيلة لتحقيق أهدافها، ساعد على انتشار التشدد واختيار قسم مهم من الشباب المتدين نهج التطرف العنيف.

ولعل غياب حركة سلفية قوية في تونس، تتبنّى إيديولوجيا دينية محافظة ساعد على انتشار التشدد

ولعل مما زاد في منسوب التطرف والتعاطف وحتى الانخراط في تنظيم "داعش" هو خيبة أمل الشباب القريبين من السلفية الجهادية في حزب النهضة واتهامه بخيانة المشروع الإسلامي، ورفضه الإشارة إلى الشريعة الإسلامية كمصدرٍ أساسي للتشريع في الدستور، إضافةً إلى سعيه المحموم للمصالحة مع رموز النظام السابق، من خلال قبول المشاركة في حكومة ائتلافية مع حزب نداء تونس الذي يضمّ عدداً من العلمانيين.

بدأت السلفية الجهادية في تونس تشكّل تحدياً بارزاً للمشهد العام مباشرة بعد الثورة، أي مع تأسيس حركة أنصار الشريعة في العام 2011، التي أعلنتها الحكومة منظمة إرهابية في آب/ أغسطس 2013. وسرعان ما حققت شعبية كبيرة في صفوف الشباب السلفيين من خلال عملها الذي يتضمّن المطالبة بالتغيير السياسي والنشاط الدعوي والاجتماعي. وبحسب بلال الشواشي، وهو شخصية بارزة في الحركة السلفية الجهادية، "إن أنصار الشريعة حركة رائدة في جذب الشباب الإسلاميين مقارنةً مع الحركات والأحزاب الإسلامية الأخرى". وهذا الأمر يعود إلى أن الحركة لا تنخرط في العمل السياسي الذي يرتبط عادةً بالانتهازية والتنازل عن المبادئ والمساومة مع الخصوم من اليساريين وبقايا النظام السابق وهو أمر يتناقض مع خطاب التغيير الراديكالي الذي تتبنّاه الجماعة، ولا يجد صدى لدى هؤلاء الشباب.

وبعد مسلسل الاغتيالات السياسية التي طالت الشهيدين شكري بلعيد والحاج محمد البراهمي، وإسقاط الترويكا ومجيء نداء تونس للحكم والباجي قائد السبسي لسدة الرئاسة، حصلت أول عملية نوعية في شكل هجوم مسلح على متحف باردو في 18 آذار/ مارس 2015 وعملية في نزل في سوسة ضد السياح في 25 حزيران/ يونيو 2015. ثم تلا ذلك انفجار ضحم في تونس العاصمة مساء 24 تشرن الأول/ نوفمبر من السنة نفسها.[2]

استلمت تونس في العام نفسه من دولة السودان معز الفزاني أحد أبرز قيادات تنظيم "داعش" الإرهابي المتورط في عمليات إرهابية في تونس وكان يستعد للانتقال من السودان إلى إيطاليا لتنفيذ عمليات إرهابية هناك.[3] وفي

1 – جورج فخمي، مستقبل السلفية في تونس ومصر، أوراق كارنجي 16 جانفي 2015

2 – حيث هاجم انتحاري حافلة كانت تقل أفراداً من الأمن الرئاسي التونسي على بعد حوالي مائتي متر من وزارة الداخلية، وقد خلّف الهجوم 12 قتيلاً و16 جريحاً.

3 – ويعتبر الفزاني حلقة الوصل في شبكات استقطاب وتجنيد وتسفير الشباب والعناصر الإرهابية التي يتم توجيهها إما إلى سوريا أو لتلقي تدريبات عسكرية في ليبيا ثم العودة إلى تونس للقيام بعمليات اغتيال وهجمات إرهابية تستهدف أمن البلاد. وهو من المتورطين في التخطيط لعملية متحف باردو الإرهابية التي شهدتها العاصمة التونسية، ومحاولة تفجير قبر الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير في 30 تشرين الثاني/ أكتوبر 2013 .

7 آذار/ مارس 2016 وقعت عملية نوعية تبناها تنظيم داعش وهي عبارة عن هجوم مسلح في مدينة بنقردان على الحدود التونسية الليبية حيث تواصلت الاشتباكات المتقطعة إلى 9 آذار/ مارس.[4]

ويرتبط موضوع الإرهاب بالتجاذبات والاتهامات المتبادلة بخصوص الموقف من سوريا ومساندة محور المقاومة أو محور الثورة وحقوق الإنسان، ومن قانون واستراتيجية مكافحة الإرهاب. فبعد عامَين من الانقسامات حول بنود عدّة، أقرّ مجلس نواب الشعب في تونس قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب في 24 تموز/ يوليو 2016. ويحلّ هذا القانون مكان قانون مكافحة الإرهاب للعام 2003 الذي طبع معارك تونس مع الإرهاب خلال العقد المنصرم. وقد أُنجِز القانون الجديد على عجل بعد هجومَي باردو وسوسة، ومن غير المرجّح أن يزيد من فعالية الجهود التي تُبذَل حالياً لمكافحة الإرهاب. وقد تعرّضت جوانب مختلفة في مشروع القانون لانتقادات شديدة اعتبرته قصير النظر ورجعياً. في غضون ذلك لا تزال البلاد تفتقر إلى استراتيجية شاملة وطويلة الأمد لمكافحة الإرهاب ومواجهة جاذبية التطرف وقدرته على الاستقطاب.

وفي حين تؤمّن هذه الإجراءات إطاراً قانونياً جديداً للسلطات من أجل التصدّي للتيارات الإرهابية بفشل مشروع القانون في تقديم حل شامل للمشاغل الأمنية التونسية. فالقانون الجديد يُجرِّم التخطيط للأعمال الإرهابية وتنفيذها، لكنه لا يولي الاهتمام الكافي لمنعها أو للعمل في شكل أساسي من أجل استئصال التشدّد لدى المتطرفين الشباب الذين لا ينفّذون هجمات في تونس ضد القوى الأمنية والسياح فقط إنما يشكّلون أيضاً العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب في سورية والعراق. وقد فرضت تونس قيوداً على سفر المواطنين دون سن الخامسة والثلاثين إلى تركيا والمغرب والجزائر وليبيا، وسُجِّلت أيضاً موجة لافتة من التوقيفات منذ بداية العام 2017. وغالباً ما تُعتبَر هذه الإجراءات تعسّفية، وتشكّل، إلى جانب الظروف الاقتصادية البائسة في المناطق الداخلية وشبكات الخطاب الديني المتشدّد، أرضاً خصبة للتطرّف. وليس من المتوقع أن ينجح قانون تقييدي غير مرفَق بحلول طويلة الأمد لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الملحّة في مكافحة الإرهاب بطريقة فعالة.

ليس من المتوقع أن ينجح قانون تقييدي غير مرفَق بحلول طويلة الأمد

1.1 تونس ومخاض اشتغال هيئة الحقيقة والكرامة

عصفت الاضطرابات بهيئة الحقيقة والكرامة في آب/ أغسطس 2015– رغم أنها تمتلك تفويضاً واسعاً لتطبيق العدالة الانتقالية على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة بين تموز/ يوليو 1955 وكانون الاول/ ديسمبر 2013، على خلفية إعفاء نائب الرئيس زهير مخلوف من مهامه لأنه اتهم الهيئة بارتكاب تجاوزات قانونية وبالفساد المالي.[5] وتعكس هذه التحدّيات الداخلية، في جزء منها، السياق

4 – وكانت حقيقة ملحمة شعبية كسر فيها المواطنون المدينيون حاجز الخوف من الإرهاب والتنظيمات الإرهابية وبعثوا برسالة قوية إلى العالم إن الارهاب لا مكان له في تونس ولا حاضنة شعبية له في هذه البلاد. وبلغ العدد الرسمي للضحايا 55 قتيلًا، منهم 36 مسلحًا. وقد شكلت هذه العملية ضربة قاسمة للمجموعات الإرهابية بعد مقتل جميع المخططين للهجوم واعتقال آخرين، وقد اعتقل أخطرهم في 11 أيار/ مايو 2016.

5 – كما واجه معظم أعضاء الهيئة القادمين من خلفيات مختلفة صعوبة في تخطّي الخلافات السياسية والشخصية بينهم من أجل تشكيل فريق فعّال، وتحوّلت رئيسة الهيئة، سهام بن سدرين، إلى شخصية استقطابية محل تجاذب وجدال واسع في الإعلام والبرلمان.

السياسي الإشكالي الأوسع نطاقاً الذي يحيط بالعدالة الانتقالية- فقد خاض معارضوها معركة قوية من أجل منع قيام آلية راسخة لممارسة العدالة الانتقالية، في حين أن مؤيّديها بذلوا جهوداً حثيثة لتجاوز الانقسامات السياسية والالتباسات.

عارضت المؤسسات الحكومية والقوى السياسية المتعاطفة مع نظام بن علي بشدّة جهود العدالة الانتقالية

عارضت المؤسسات الحكومية والقوى السياسية المتعاطفة مع نظام بن علي بشدّة جهود العدالة الانتقالية. فبعضهم يخشى ثبوت ضلوعه في جرائم سابقة، في حين يعتقد آخرون أن ثمة مبالغة في تصوير الانتهاكات السابقة بما يؤدّي إلى الإلهاء عن المسائل الآنية الأكثر أهمية. وازدادت العزلة السياسية لهيئة الحقيقة والكرامة عقب انتخاب الرئيس باجي قائد السبسي في كانون الأول/ ديسمبر 2014 وتشكيل حكومة ائتلافية بين حزب نداء تونس وحركة النهضة لأن حزب نداء تونس يضم في صفوفه عدداً كبيراً من المسؤولين من النظام السابق، ومنهم السبسي نفسه، وهؤلاء لهم شكوى جدية بشأن العدالة الانتقالية مما فاقم من صعوبة إدارة علاقات الهيئة مع مجلس النواب، والرئاسة، والقوى الأمنية التي تعزّزت مكانتها، ممّا تسبّب في مشكلات مثل التأخر في إقرار موازنة الهيئة، والصعوبات في الوصول إلى الأرشيف والضغوط السياسية على أعضاء الهيئة[6].

وكانت الحلقة الأحدث في سلسلة التحدّيات التي تواجهها الهيئة في تموز/ يوليو2015 عندما طرح الرئيس السبسي مشروع قانون للمصالحة مع التونسيين المتّهمين بالفساد وجرائم مالية أخرى ينص على إنشاء هيئة رئاسية جديدة لمراجعة هذه القضايا، ولِمَ لا يتم التوصل إلى ترتيبات مع رجال الأعمال لتسديد الأموال المسروقة في مقابل العفو عنهم؟ ويقول مؤيّدو مشروع القانون إن من شأنه استكمال آلية العدالة الانتقالية بدلاً من الحلول مكانها- فهم يعتبرون أن هذا القانون ضروري من أجل المساعدة على إنعاش الاقتصاد التونسي المحتضر عبر تحرير الأموال التي تشكّل حاجة ماسّة، واستقطاب استثمارات جديدة.

أما المعارضون فيعتبرون الاقتراح محاولة مباشرة لتقويض العدالة الانتقالية عبر عزل الهيئة أكثر فأكثر. ويعتزّ أنصار العدالة الانتقالية في تونس على وجه الخصوص بتركيز العملية على المسائل الاقتصادية باعتبارها جزءاً من الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي مارسها النظام السابق، كما أن تفويض هيئة الحقيقة والكرامة يقوم في جزء كبير منه على النظر في الجرائم الاقتصادية. لكن من شأن الهيئة الرئاسية المقترحة أن تتجاوز عمل هيئة الحقيقة والكرامة، بحيث تحلّ مكانها في النظر في هذه القضايا.

وكانت نتائج هذا الاقتراح عكسية إذ أنه جعَل أنصار العدالة الانتقالية يصطفّون إلى جانب هيئة الحقيقة والكرامة. حتى المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية التي لا تزال تختلف في الرأي مع أعضاء الهيئة، أبدت في العلن معارضتها لمشروع القانون ودافعت عن الهيئة.

في كانون الثاني/ يناير 2017 سقط اقتراح بصوت واحد في البرلمان يقضي بتشكيل لجنة للتقصّي عن مزاعم فساد بحق الهيئة. وقد عمد أعضاء حزب نداء تونس، الذين صوّتوا بالإجماع لمصلحة التحقيق في التهم الموجّهة إلى

6 - سكوت ويليامسون، العدالة الانتقالية تتعثّر في تونس، 22 سبتمبر 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /61366

بن سدرين، إلى الطعن في القرار بهدف تجريد الهيئة أكثر فأكثر من مصداقيتها. في السياق السياسي الأوسع، يُعتقَد أن بن سدرين تخدم مصالح النهضة على حساب الفرقاء السياسيين الآخرين، مثلاً عبر إعطائها الأولوية، كما يُزعَم، للقضايا التي تتقصى عن الانتهاكات بحق الإسلاميين المتشدّدين. بيد أن هذا المنطق يتجاهل واقع أن الغالبية الكبرى من القضايا التي تندرج في إطار التفويض الممنوح لهيئة الحقيقة والكرامة تتعلق بالمعاملة غير الإنسانية التي تعرّض لها الإسلاميون خلال حكم بن علي السلطوي. كما أن دعم النهضة للهيئة ليس دعماً مطلقاً لا لبس فيه، فالحزب يميل إلى حماية التوازن الثنائي مع نداء تونس أكثر منه إلى السعي وراء تحقيق العدالة الانتقالية.[7]

وعلى كل حال أغلقت الهيئة قبل عام واحد من انتهاء تفويضها 21 ألف قضية أي نحو ثلث الملفات الموجودة امامها، وهي تبذل قصارى جهدها للمساهمة بطريقة فعالة في عملية العدالة الانتقالية في تونس، الأمر الذي جعلها محل رضا منظمات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية. وقد غطت الاتّهامات بتواصل أعمال التعذيب والتجاوزات التي شهدتها البلاد بوتيرة متزايدة في إطار إجراءات مكافحة الإرهاب التي تطبّقها إدارة السبسي باستمرار قانون الطوارئ الذي يتيح للدولة تطبيق تدابير استثنائية من خارج إطار الإجراءات القانونية.[8]

كما وقع نقاش واختلاف حول مهمة الهيئة وهل من دورها إعادة كتابة التاريخ المعاصر تحت شعار حفظ الذاكرة الوطنية وحق الأجيال المتعاقبة في معرفة الحقيقة واستخلاص العبر وتخليد ذكرى الضحايا. ويبقى سؤال هل يشمل الطلب الاجتماعي المتزايد على التاريخ مصالحة التونسيين مع تاريخهم وهو الذي يمثل ركيزة أساسية لهويتهم الثقافية؟ فالتاريخ لا ينحصر في سرد الأحداث بل في معرفة كيفيات الوقائع وأسبابها العميقة، بهدف مصالحة التونسيين مع تاريخهم وتاريخ الدولة الوطنية الممتد من تموز/ يوليو 1955 إلى كانون الأول/ ديسمبر 2013 والتطلع لاستيعاب السياق العام لما جرى إبان تلك الحقبة لتجاوز الآثار السلبية الناجمة عما عرفته المرحلة من أحداث أليمة ولكي لا يعيد التاريخ نفسه. ويجدر التذكير بأن كشف الحقيقة مطلب ملحٌ وهو لا يتناقض مع جهود المؤرخين التونسيين وأصول الكتابة التاريخية الجديدة التي تقطع مع ما يسمى بالتاريخ التقليدي.

يبدو أن حافظ قائد السبسي يتّجه نحو الفوز في ليّ الأذرع الذي يشهده الحزب

1.2 تونس وتخطي مشاكل الهجرة السرّية

تسعى الدول الأوروبية المعنية لمعالجة أزمة الهجرة عبر المتوسط وبناء شراكات أوثق مع دول شمال أفريقيا. وبعد نجاح الاتفاق المثير للجدل الذي عُقِد في آذار/ مارس 2016 بين تركيا والاتحاد الأوروبي، في الحد بدرجة كبيرة من وصول اللاجئين إلى أوروبا عبر طريق شرق المتوسط، وانتقل اهتمام صنّاع القرار في أوروبا إلى الطريق المركزي للمتوسط. مع اقتراب موعد الانتخابات في عدد من

7 – المرجع السابق

8 – فاطمة الزهراء المالقي، تونس والمسار الحزبي نحو العدالة الانتقالية، 07 مارس2017،

http: / /carnegieendowment.org /sada /68208

العواصم الأوروبية وتزايد المخاوف بشأن تدفق أمواج جديدة من المهاجرين على مشارف فصل الربيع. يسعى السياسيون إلى إيجاد حلول سريعة لإثبات قدرتهم على «إدارة» الأزمة. وفي الوقت نفسه، يتعرض الاتحاد ككل لضغوط من أجل تقديم رؤية استراتيجية أوسع– أبعد من الحلول الأمنية الموضوعة على عجل– لمعالجة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من التضارب في الأجندات والسياسات فإن الاتحاد الأوروبي مضطر إلى النظر إلى دول شمال أفريقيا من أجل إيجاد حلول لهذه المسألة[9].

النهضة ليست مهتمة بالسيطرة على السلطة في الوقت الحاضر بل هي تفضل أن تكون قوة إقناع أكبر على الحكومة من وراء الستار

ولعل التعاون الأوروبي مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا قد يؤدي إلى بروز طرق بديلة للهجرة والتهريب عبر بلدان مجاورة مثل تونس والجزائر والمغرب، ما سيُضطَر كافة دول شمال أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات وقائية وتعزيز الأمن عند الحدود، وبالتالي سيعطي مساحة أكبر لقضية الهجرة في سياسات هذه الدول داخلياً وخارجياً. على المستوى الإقليمي، يهدف المخطط الأوروبي إلى تكثيف التعاون بين تونس ومصر والجزائر لمنع بروز طرق أخرى للهجرة في شمال أفريقيا. وتنوي أوروبا مساندة هذه الدول في صياغة سياسات متكاملة للهجرة تشمل قوانين اللجوء وتدعيم قدراتها على توفير الحماية والمساعدة الإنسانية للمهاجرين. ومن شأن مساعدة جيران ليبيا على تحسين البيئة المستقبِلة للاجئين أن تُمكِّن الاتحاد الأوروبي لاحقاً من تصنيف هذه الدول كبلدان ثالثة آمنة– أي بلدان يمكن نقل اللاجئين وطالبي اللجوء إليها، ويحصلون فيها على الحماية الدولية.

ويمكن أن تصبح تونس بلداً ثالثاً آمناً قد يساعد على التخفيف من العبء الثقيل الملقى على كاهل ليبيا. لقد وقّعت تونس اتفاقية الشراكة من أجل التنقل مع الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2014 لتكون إطاراً شاملاً للنقاش حول المواضيع المتصلة بالهجرة.[10] في مقابل التعاون التونسي تقدّم أوروبا باقة من الحوافز من بينها فتح منافذ أوسع للتبادل العلمي والثقافي بين تونس وأوروبا، وتحديث مؤسسات التعليم العالي، وتطوير التكوين المهني، إضافة إلى الاستمرار في دعم قدرات الأجهزة الأمنية التونسية.

غير أن تونس تُمانع التحوّل إلى بلد ثالث آمن. وجوبِه الاقتراح الأوروبي بإقامة مخيمات للاجئين برفض قوي وحملة إعلامية وسياسية شرسة كان عنوانها رفض عودة الارهابيين إلى البلاد وسحب الجنسية منهم لدواعي أمنية متعلقة بإمكانية تغذية الإرهاب، مما أجبر وزير الخارجية خميس الجهيناوي على أن يعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أن تونس لن تقبل أن تكون مركزاً لاحتواء المهاجرين لأنها لا تمثّل مركزاً أساسياً لتصدير الهجرة أو العبور. وفعلا تقلّص عدد المغادرين بحراً من السواحل

9 – تسنيم عبد الرحيم مساعدة باحثة في برنامج المؤسسات الأفريقية في المركز الأوروبي لإدارة سياسات التنمية ومركز الدراسات المتوسطية والدولية 23 فبراير 2017

10 – تشمل هذه الاتفاقية التعاون في مجالات الهجرة النظامية وإدارة الحدود والتنمية الاقتصادية بهدف معالجة الأسباب الدافعة للهجرة. وقد انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2016 مفاوضات موازية بين تونس والاتحاد لوضع مسودّتَي اتفاقيتين منفصلتين حول تسهيل الحصول على التأشيرة وإجراءات إعادةالقبول للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية أو إلى البلدان التي عبروا منها قبل دخولهم الاتحاد الأوروبي الذي يأمل أن تكون هذه الاتفاقية رادعاً لمن يعتزم العبور عبر تونس.

التونسية بشكل مستمر على مدى السنوات القليلة الماضية ليبقى في حدود 900 شخص عام 2016. كما إن نحو 0,5 في المائة فقط من المهاجرين الذين عبروا الطريق المركزي للمتوسط خلال العام 2016 غادروا من تونس[11].

لم تعد الهجرة أولوية بالنسبة للسياسة التونسية التي تسعى حالياً إلى تعزيز علاقاتها مع بقية القارة الافريقية كأحدى أولويات الديبلوماسية التونسية في المرحلة القادمة. فلن يكون من مصلحة تونس أن يتم دفعها للتحاور مع دول جنوب الصحراء حول استعادة تلك الدول لمواطنيها[12] خاصة وأن أغلب المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين صاروا يقصدون وجهة ليبيا.

1.3 أزمة حزب النداء مرشحة لأن تصبح أزمة حكم

يتسبّب الانقسام داخل حزب نداء تونس والخلافات العلنية بفقدان الحزب مصداقيته لدى الرأي العام التونسي، وبعد أن شهد حزب نداء تونس حتى العام 2015 نمواً سريعاً، وأظهر نوعاً من التماسك وقوة العزيمة، على الرغم من أنه عبارة عن خليط سياسي أنشئ لإرساء ثقل موازِن في مقابل النفوذ الذي تتمتع به حركة النهضة[13]. اضطرّ الباجي قائد السبسي إلى التخلي عن قيادة الحزب عندما أصبح رئيساً للبلاد، الأمر الذي أحدث فراغاً على مستوى القيادة. ومنذ ذلك الوقت تتنافس شخصيتان أساسيتان- محسن مرزوق الذي أصبح أمين عام الحزب في مايي 2015، وحافظ قائد السبسي، نائب رئيس الحزب ونجل الباجي قائد السبسي- وأتباعهما على الهيمنة.

تحاول الرئاسة تكييف العقائد العسكرية والأمنية في البلاد مع عقيدتها في السياسة الخارجية

ويبدو أن حافظ قائد السبسي يتّجه نحو الفوز في ليّ الأذرع الذي يشهده الحزب.[14] ومع احتدام الصدام بين فصيلَي مرزوق والسبسي، ألقى الرئيس خطاباً عاماً في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي تحدّث فيه عن "أزمة القيادة" داخل حزب نداء تونس، مصطفاً ضمنياً إلى جانب نجله على حساب مرزوق[15]. وعلى ضوء هذا الخطاب استقال مرزوق من الحزب[16].

تعاظمت الانقسامات داخل حزب نداء تونس منذ وصوله إلى الحكم. ومع استمرار تدهور الأوضاع العامة في البلاد ظهر التململ إلى السطح وبدأت صفوف الحزب تهتز. وقد توقّع عدد كبير من أعضاء الحزب الذين عملوا في الحملة الانتخابية أن يحصلوا على مكافأة بتعيينهم في مناصب حكومية أو مناصب رسمية أخرى لكنها ذهبت

11 - المرجع السابق

12 - المرجع السابق.

13 - عمر بلحاج صلاح، انقسام في صفوف حركة نداء تونس؟، 14 جويليا 2015،

http: / /carnegieendowment.org /sada /60700

14 - في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 أعلن نوّاب موالون لمرزوق عن نيتهم الاستقالة من الحزب- بعدما منعتهم زمرٌ غاضبة على صلة بحافظ قائد السبسي من عقد اجتماعات حزبية، ولكن رئيس كتلتهم النيابية لم يصادق بعد على استقالاتهم. على إثر ذلك عقد مرزوق اجتماعاً دعا فيه إلى إجراء انتخابات داخلية في الحزب.

15 - يوسف الشريف، أزمة القيادة في حزب نداء تونس، 08 ديسمبر 2015،

http: / /carnegieendowment.org /sada /62219

16 - المرجع السابق

في شكل أساسي إلى القياديين في الحزب. وكانت هناك حاجة إلى احتواء الغضب والتململ المتعاظمَين، لكن الحزب يفتقر إلى القادة الذين يُفترَض بهم النهوض بهذه المهمة.

بعد انتقال الباجي قائد السبسي إلى قصر قرطاج تُرِكت قيادة حزب نداء تونس في عهدة نشطاء من الدرجة الثانية. وكان الحزب بحاجة إلى إعادة هيكلة صفوفه بصورة ملحة، وإجراء انتخابات ديمقراطية في صفوفه تفرز قيادة شرعية لها مصداقية وشرعية ونفوذ، لكنه سقط، بدلاً من ذلك في مستنقع صراعات الأطماع الشخصية للسيطرة على النفوذ في ظل الفراغ..

عدد المقاتلين المغاربة في تنظيم داعش يقترب من ثلاثة آلاف، ويصل عند المقاتلين التونسيين إلى 1500

وفي حين تحمّس محسن مرزوق أمين عام الحزب لاجراء انتخابات مستعجلة حرص حافظ قائد السبسي على تأجيلها للحفاظ على وحدة الحزب وانضباطه، حيث لا يملك نداء تونس بنى قوية في الوقت الحالي لتنظيم انتخابات على مستوى البلاد، وهو عبارة عن فسيفساء من المجموعات. سوف يكون لكل عضو الحق في التصويت، الأمر الذي يزعم حافظ أنه قد يشجّع على الاتجار بالأصوات ويؤدّي إلى الخلافات في وجهات النظر. وترتب على انتصار خيار حافظ قائد السبسي كلفة باهظة أغرقت الحزب في الاتهامات المتبادلة والشجارات العلنية التي أثرت على مصداقيته وجعلته يبدو، بعد أقل من عام على تحوّله إلى القوة الأولى في تونس، مفكّكاً وهشاً وغير فعّال. وبعد أن قدّم النواب الاثنان والثلاثون الموالون لمرزوق استقالتهم تدحرج الحزب إلى المرتبة الثانية في البرلمان ب 53 نائباً فقط بعد النهضة (69 مقعداً) التي أصبحت الحزب الأول في البلاد. ولكن رغم ذلك ستظل الحكومة تحظى بدعم شرعي كافٍ، لأن النهضة ليست مهتمة بالسيطرة على السلطة في الوقت الحاضر بل هي تفضل أن تكون قوة إقناع أكبر على الحكومة من وراء الستار[17] .

تواصلت في عام 2016 الاضطرابات داخل حزب نداء تونس وهذا حسب بعض المحللين ليس بالأمر المفاجئ، إذا علمنا أنه قبل انتخابات 2014 كانت الأحزاب العلمانية في تونس منقسمة على صعيدَي الأيديولوجيا والهوية الذاتية. ووجدت كلها صعوبة في تطوير برامج وهويات حزبية متماسكة، وافتقرت إلى الآليات التنظيمية لتسوية النزاعات الداخلية بطريقة فعّالة ومجدية. ولئن نجح السبسي في توحيد عدد كبير من هذه الفصائل المتنافسة تحت راية نداء تونس، مستنداً في شكل أساسي إلى النفور من النهضة ومن حكومة الترويكا. فإن هذا النصر قد ترافق من ناحية أخرى مع ظهور التشنجات القديمة من جديد.

لا شك أن المشاحنات العلنية داخل حزب نداء تونس سوف تؤدّي إلى تعاظم المخاوف بشأن النظام السياسي التونسي. وتبدو الصدامات والخلافات الشخصية حول قيادة الحزب تافهة عندما تكون الرهانات مرتفعة إلى هذه الدرجة. والأسوأ هو أن الانقسام قد جعل الحكومة تجد

17 – سكوت ويليامسون، الجانب الإيجابي في إنقسام حزب نداء تونس، 29 جانفي 2016،
http: //carnegieendowment.org /sada /62625

صعوبة أكبر في تحسين أدائها، مما دعا الرئيس الباجي قائد السبسي إلى الدعوة لحل الحكومة وإنشاء حكومة وحدة وطنية جديدة برئاسة الوزير الشاب يوسف الشاهد، بناء على وثيقة وبرنامج جديد عرف باسم وثيقة قرطاج[18].

ثانياً: الجزائر: عودة وتيرة الارهاب بعد انطلاق الثورات العربية

من أهم الهجمات الإرهابية التي وقعت في الجزائر بعد انطلاق موجة الثورات العربية كان هجوم مصنع الغاز في تيقنتورين (جنوب شرق الجزائر) في 16 كانون الثاني/ يناير 2013، التي أفرزت أزمة احتجاز رهائن بعين وتندرج العملية في إطار رد الفعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي وصِف بأنه «عدوان»[19]. وبلغ عدد المحتجِزين أكثر من 650 شخصاً منهم حوالي 150 من الأجانب الذين يعملون في حقل استغلال الغاز. وبلغ عدد المشاركين في العملية 32عنصراً إرهابياً. وقالت مصادر «الخبر الجزائرية» إن المجموعة المسلحة تسللت من النيجر ثم تسللت إلى ليبيا عبر مسالك صحراوية.

وقد كشف هذا الهجوم النوعي غير المسبوق في عهد الرئيس بوتفليقة عن الحاجة إلى التعجيل في إصلاح أجهزة الاستخبارات وتحسين فعالية الجيش. من خلال 1/ التحوّل على مستوى الأجيال مع انتقال قيادة دائرة الاستعلام والأمن إلى العنصر الشاب. 2/ إعادة التنظيم الهيكلية من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة. 3/ جعل أجهزة الاستخبارات تتوقّف عن العمل كـ«شرطة سرية» وتتحوّل أكثر نحو أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيّف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي الداخلي[20].

إلى جانب ذلك قامت الرئاسة بإنشاء مصلحة التحقيق حول التهديدات للأمن القومي (الإرهاب، والتخريب، والجريمة المنظّمة، والفساد) بعيداً عن التدخل في الشؤون السياسية. وعلى الرغم من أن الجيش انسحب نظرياً من المشهد السياسي منذ أواخر الثمانينيات، ما زال على دائرة الاستعلام والأمن أن تقطع روابطها العضوية والهرمية مع وزارة الدفاع. وتحاول الرئاسة تكييف العقائد العسكرية والأمنية في البلاد مع عقيدتها في السياسة الخارجية.

المشاهد الآتية من مصر وسورية تستحضر ذكريات مؤلمة بالنسبة إلى الجزائريين

في ما يختص بالأمن ليس من المؤكد بعد ما كان يمكن تحقيق التحسين في الحكم المؤسساتي من دون الإخلال بالاستقرار. والتحدّي الأساسي في المستقبل هو الانتقال من فن الحكم إلى فن القيادة.[21]

يأتي كل هذا في إطار صعود تنظيم داعش كقوّة عسكرية منذ عام 2013 تمثل تهديداً وجودياً في منطقة المغرب العربي ولا سيما في الجزائر التي عادت من جديد إلى مسرح استراتيجي عالمي للمتطرفين، الأمر الذي يقتضي

18 – يوليوس ديستلهوف, كاترين سولد، اتفاق قرطاج تحت المجهر، 29 نوفمبر 2016،
http: / /carnegieendowment.org /sada /66284

19 – Le Monde, 16 /01 /2013

20 – ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والأمن، 16 اكتوبر 2014،
http: / /carnegieendowment.org /sada /56954

21 – المصدر السابق

رداً منسّقاً على المستويَين الإقليمي والعالمي. ويقود الإلهام والزخم اللذان ولّدهما التنظيم في أوساط الجهاديين المتشدّدين في شمال أفريقيا إلى إعادة تموضع جيوسياسية للأدوار التي تؤدّيها كل من الجزائر والمغرب[22].

تحوّل موضوع خلافة بوتفليقة إلى نقاش أوسع نطاقاً قادراً على إثارة الاستقطاب في صفوف الطبقة السياسية

يسبّب العدد المرتفع نسبياً من المقاتلين الأجانب الذين توجّهوا من شمال أفريقيا إلى سورية وانضمامهم إلى تنظيم داعش، مجموعة من المشاكل للجزائر مما جعلها أول بلد يشهد بعد سورية إعدام رهينة غربي بطريقة مروّعة عن طريق قطع رأس في أواخر شهر نيسان/ أبريل [23].2014 وعلى الرغم من رفض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بدايةً للخلافة التي أعلنها تنظيم داعش قالت بعض المجموعات التابعة له في تونس وليبيا إنها تنوي أو تنظر في تبديل ولاءاتها والالتحاق بتنظيم داعش.

ويذكر أنه منذ ظهور تنظيم داعش وما يشكّله من تهديد إقليمي حضّت الولايات المتحدة المغرب على الانضمام إلى الائتلاف العسكري ضد داعش، في حين ظلت الجزائر خارجه بهدف التركيز على مهامها في بؤر الاضطرابات المجاورة. وقد حصل المغرب على فرصة نادرة جراء عجز الجزائر عن تلبية التوقّعات الدولية باستخدام إمكاناتها الأمنية والاستخباراتية المهمة في الساحل لإخماد التمرّد في مالي، ما أتاح له اكتساب بعض النفوذ في الساحل واستعماله من أجل السعي إلى إيجاد حل للنزاع في الصحراء الغربية، بيد أن الطاولات تنقلب من جديد الآن. فالرباط في حالة الهجوم نظراً إلى دورها في الائتلاف المناهض لداعش وارتفاع عدد المقاتلين المغاربة في صفوف داعش. وفي غضون ذلك تكتسب الجزائر من جديد تأثيراً في الساحل[24].

واذا كان عدد المقاتلين المغاربة في تنظيم داعش يقترب من ثلاثة آلاف، ويصل عند المقاتلين التونسيين إلى 1500، يبدو الرقم ضئيلاً جدًا عند الجزائر بحيث لا يتجاوز 63 حسب تصريحات رسمية[25]. والأسباب في ذلك متعددة، لكن يمكن إجمالها في ثلاثة:

السبب الأوّل، هو الجرح الغائر للعشرية السوداء، تلك السنوات العشر التي قتل خلالها 150 ألف شخص، واختفى 7 آلاف آخرين، وذلك بعد إلغاء الانتخابات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجولة الأولى، ثم بروز جماعات جهادية ساهمت في حرب أهلية، ممّا جعل التوق إلى الأمن والاستقرار بعد تلك المرحلة أمرًا ملّحًا. ومع اندلاع نزاعات في بلدان مجاورة، عملت الدولة الجزائرية على آثار الصدمة الشعبية من أعمال العنف وعلى الخوف من عدم الاستقرار كي تركّز على ضرورة أن يسود الأمن التام في الجزائر.

22 – جاك روسيلييه، داعش يغيّر قواعد اللعبة للجزائر، 21 تشرين الأول/ أكتوبر 2014.. (جاك روسيلييه هو أستاذ مادة العلاقات الدولية في الجامعة العسكرية الأميركية؛ شارك في تحرير «آراء استشرافية حول الصحارى الغربية: الأساطير والقومية والجيوسياسة» ، 2013، رومان وليتلفيلد).

23 – وكما أعدم تنظيم «جند الخلافة في أرض الجزائر» المرتبط بتنظيم داعش، وهو أيضاً جماعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، السائح الفرنسي هرفي غوردل.

24 – جاك روسيلييه، مصدر سابق

25 – وذلك وفق ما نشرته دراسة لمركز كارنيغي للشرق الأوسط، قامت بها دالية غانم-يزبك.

السبب الثاني، هو صعود حركة الدعوة السلفية[26]، الموجودة منذ عشرينيات القرن الماضي، إلّا أنها حظيت بدعم كبير منذ نهاية الحرب الأهلية، وبخاصة توظيف أعضائها في الجامعات والمساجد. ومن أبرز وجوهها اليوم علي فركوس، وعبد الغني عوسات، ومحمد تشلابي. ومن أسباب تناميها خيبات الأمل من الأحزاب الإسلامية والواقع السياسي عمومًا، كما أنها شكّلت حضنًا للكثير من المتعاطفين سابقًا مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

السبب الثالث، هو الصرامة الأمنية، فرغم بعض الهجمات الجهادية المتفرّقة، إلّا أن قوات الأمن الجزائرية تمتلك قدرات عالية، إذ تصل أعدادها إلى 209 ألاف عنصر، يتمتعون بحوافز مالية مهمة، ويدعمهم الجيش الوطني وجهاز المخابرات التابع له. كما أن هذا الجيش البالغ عدد أفراده 512 ألفًا يستفيد من تدريب متطوّر وخبرات كبيرة في مكافحة الإرهاب، وقد حقق نجاحًا نسبيًا في غلق الحدود أمام المقاتلين القادمين من الخارج.

2.1 معضلة الفراغ السياسي

التجاذب السياسي والاختلافات لم تقتصر على بلدان الثورات بل شملت ايض الجزائر والمغرب الاقصى. ففي الجزائر مثلا هنالك مطالبة بوجوب إصلاح النموذج السياسي البنيوي الممركز الشبيه بالنموذج السوفياتي لضمان عدم تدخّله في الحكم السياسي المدني. وقد شهدت دائرة الاستعلام والأمن التابعة للجيش الجزائري[27]، منذ إعادة هيكلتها في أيلول/ سبتمبر 2013، موجة ثانية من الإصلاحات بعد الموجة الأولى في مطلع التسعينيات. ولا تسعى هذه الإصلاحات إلى معالجة التهديدات الإقليمية المتنامية وحسب إنما أيضاً إلى الاستجابة للتطورات الداخلية الراهنة. بيد أن هناك حاجة إلى مقاربة أكثر تقدّمية كي تتخلّى الدائرة عن وظيفتها التقليدية في أداء دور الشرطة السياسية وتتحوّل نحو العمل الاستخباراتي الحقيقي.

يُظهر النظام الجزائري لأول مرة استعداداً حذراً لمعالجة بعض المسائل التي تسبّبت تاريخياً بالحد من تطوره السياسي والاقتصادي

لقد كشفت الهجمات الإرهابية في مصنع الغاز في تيقنتورين (جنوب شرق الجزائر) في كانون الثاني/ يناير 2013، عن الحاجة إلى التعجيل في إصلاح أجهزة الاستخبارات وتحسين فعالية الجيش[28]. وقد استندت الإصلاحات إلى ثلاثة عوامل. العامل الأول هو التحوّل على مستوى الأجيال مع انتقال قيادة دائرة الاستعلام والأمن إلى العنصر الشاب والسماح لجيل ما بعد الاستقلال بتسلّم زمام الأمور. العامل الثاني هو إعادة التنظيم الهيكلية من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة. أخيراً، تسعى جهود التحديث إلى جعل أجهزة الاستخبارات تتوقّف عن العمل كـ"شرطة سرية" وتتحوّل أكثر نحو أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيّف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي الداخلي. إلى جانب هذه الإصلاحات، تبذل الرئاسة، بموجب اتفاق بالتراضي، جهوداً دؤوبة لإظهار

26 – أو ما يُعرف بالسلفية العلمية التي حلّت بديلاً عن الجهاد والعمل السياسي.

27 – ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والأمن، 16 اكتوبر 2014، http: / /carnegieendowment.org /sada /56954/
أرسلان شيخاوي، هو الرئيس التنفيذي لمركز NSV الاستشاري الجزائري، 16أكتوبر 2014

28 – نقاش صدى، ماذا يحمل المستقبل للجزائر؟، 16 أكتوبر 2014، http: / /carnegieendowment.org /sada /56951

أن دائرة الاستعلام والأمن أصبحت أكثر شفافية، وأنها تنأى بنفسها شيئاً فشيئاً عن التدخّل في السياسة.[29]

هذا وقد ترافقت فترة حكم بوتفليقة بتراجع الأحزاب الإسلامية المعتدلة في الجزائر[30] وضعف تأثيرها مما دفعها إلى قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية المقبلة في الجزائر. قبيل أشهر من الانتخابات الرئاسية، يتبيّن أن الإسلاميين- على الرغم من تصريحاتهم- غير مستعدّين، لا بل إنهم عاجزون عن حشد قواهم خلف مرشّح توافقي. وهذا مؤشّر قوي عن انعدام آفاقهم الانتخابية في المستقبل. منذ أكثر من عشر سنوات لم يُجمع الإسلاميون على مرشّح للانتخابات الرئاسية يقودونه إلى الفوز.[31]

ولقد سعت معظم الأحزاب الإسلامية، منذ العام 1995، إلى النأي بنفسها عن التيارات المتشدّدة للحرب الأهلية، وتبنّت استراتيجية تقوم على المشاركة. وعقب هزيمة "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" في الحرب الأهلية الجزائرية في التسعينيات اندمجت تلك الأحزاب من جديد في المشهد السياسي، لكن صفوفها ترزح تحت وطأة الخلافات الشخصية والإيديولوجية التي يعود الجزء الأكبر منها إلى الانتخابات الرئاسية في العام 2009. فقد تسبّبت استراتيجيات الأحزاب الإسلامية خلال تلك الانتخابات، والنتائج التي حقّقتها، بأزمة في داخل "حركة مجتمع السلم"، ما أدّى إلى عدد من الانشقاقات وظهور أحزاب فرعية صغيرة. فقد قرّر أبو جرة سلطاني، زعيم "حركة مجتمع السلم" آنذاك، المشاركة في حكومة ائتلافية ودعم ترشّح الرئيس بوتفليقة، فكانت لهذه الاستراتيجية تداعيات كارثية على الحزب، إذ أسفر القرار عن صراع على السلطة بين سلطاني والرقم الثاني في الحركة، عبد المجيد مناصرة، الذي اتّهم أنصاره سلطاني بتقديم تنازلات كبيرة للحكومة.

وكان لهذه الخلافات وتضارب المصالح والاتهامات المتبادلة والانقسامات وغياب التوافق في داخل التيار الإسلامي أثر كارثي على قاعدته الانتخابية بحسب ما أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية، ثم الانتخابات البلدية في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012. فضلاً عن ذلك، يخشى كثرٌ أن يقود الإسلاميون البلاد، في حال وصولهم إلى السلطة، إلى "عقد أسود" جديد. فالمشاهد الآتية من مصر وسورية تستحضر ذكريات مؤلمة بالنسبة إلى الجزائريين الذين يزدادون اقتناعاً على مايبدو في أن التصويت للإسلاميين لن يحلّ المشاكل التي تتخبّط فيها بلادهم.

---

29 – نصَّ المرسوم الرئاسي الصادر في 11 حزيران/ يونيو2014 على إنشاء مصلحة التحقيق القضائي على أن تكون خاضعة لسلطة دائرة الاستعلام والأمن والمدّعي العام في القسم الجنائي في محكمة الاستئناف، ومهمّتها إجراء تحقيقات حول التهديدات للأمن القومي (الإرهاب، والتخريب، والجريمة المنظّمة، والفساد). علاوةً على ذلك، نصّ المرسوم على أنه يُمنَع على مصلحة التحقيق القضائي التدخّل في الشؤون التي لا صلة لها بمهامها المحدّدة الواردة في المرسوم المذكور، مثل الشؤون السياسية. ويُعتبَر نشر مرسوم حول المسائل الخاصة بدائرة الاستعلام والأمن وعرضه على الملأ مؤشراً عن المحاولات التي تُبذَل من أجل إضفاء مزيد من الشفافية على عمل الدائرة..

30 – دالية غانم-يزبك، تراجع الأحزاب الإسلامية في الجزائر، 13 فيفري 2014.

http: / /carnegieendowment.org /sada /5451

31 – كان الإجماع الوحيد كان في العام 2009 عندما ترشّح جهيد يونسي من حزب «الإصلاح» للانتخابات، لكنه نال نسبة ضئيلة من الأصوات لم تتعدَّ 1,37 في المئة. ومن المرشّحين الإسلاميين الآخرين الذين لم يتمكّنوا من الفوز عبدالله جاب الله الذي ترشّح مستقلاً في العام 1999 قبل أن ينسحب بسرعة من السباق. ثم عاد جاب الله وترشّح عن «حزب الإصلاح» في الانتخابات الرئاسية للعام 2004، وهذه المرة كانت حظوظه ضئيلة أيضاً، ولم يحصل سوى على 5 في المئة فقط من الأصوات. فكانت هذه محاولة الإسلاميين الأخيرة للتنافس في الانتخابات الرئاسية.

وعلى كل حال، هناك من يرجع فراغ وتشتت الساحة السياسية والحزبية إلى تشديد القيود على المجتمع المدني وإلى الأسلوب الذي يتعاطى به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع المنظمات المدنية مما تسبّب بخنق المعارضة وإسكات أي انتقاد لحكومته[32]. لقد أقِرّت سلسلة من الإجراءات والقوانين الجديدة في مطلع العام 2012 للحؤول دون وصول الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام 2011 إلى الجزائر. وعلى الرغم من أن هذه التشريعات وُصِفت بأنها تساهم في تعزيز الديمقراطية إلا أنها تسبّبت في الواقع بتقييد الحريات وانتهاك الالتزامات الدولية التي قطعتها الجزائر، ومنها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عن الأمم المتحدة. وقد استغلّ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يحكم البلاد لولاية رابعة الحاجة إلى الإصلاح من أجل إغلاق المساحة المتوافرة في المشهد السياسي أمام المجموعات الأهلية، وبالتالي تشديد الرقابة على المجتمع الجزائري. ومن هذه الإجراءات قانون الجمعيات (12-06) وقانون الأحزاب السياسية (12-04).

2.2 زمن ما بعد بوتفليقة:

وهناك من يفسر التضييق على المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في إطار تمهيد الطريق أمام خلافة بوتفليقة[33] حيث تتخذ النخبة الجزائرية، في مسعى يهدف إلى تعبيد الطريق أمام خليفة بوتفليقة، خطوات متواضعة إنما مهمة من أجل تحقيق الانفتاح السياسي وتنفيذ إصلاحات اقتصادية جدّ حذرة. تحوّل موضوع خلافة بوتفليقة إلى نقاش أوسع نطاقاً قادراً على إثارة الاستقطاب في صفوف الطبقة السياسية. هل يمكن أن يخلف سعيد بوتفليقة شقيقه عبد العزيز رئيساً للجزائر عندما يحين الوقت؟ غالب الظن أن الخطة المفضّلة بالنسبة إلى الفصيل الرئاسي هي أن ينتقل الحكم إلى سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس الحالي، لكن قبل طرح اسمه في العلن، يتعيّن على النظام أن يمهّد الطريق لهذه العملية الانتقالية.

مدّ تنظيم داعش يده إلى القبائل التي كانت موالية للنظام السابق ولديها تاريخ طويل من النزاع مع مصراتة

يعمل النظام على مسارَين أساسيين لتحضير الجزائريين لعملية انتقال الحكم إلى رئيس جديد في شكل عام– وإلى سعيد بوتفليقة في شكل خاص. أولاً، تهندس السلطات انفتاحاً سياسياً مضبوطاً بعناية الهدف منه الفوز بدعم عدد كبير من المجموعات الناخبة الأساسية، وذلك عبر الترويج لشعار فارغ عنوانه بناء الدولة المدنية، واقتراح سلسلة من التعديلات الدستورية الشكلية في معظمها.[34] فضلاً عن ذلك، تحاول سلسلة من الإجراءات استرضاء المعارضة الرسمية عبر ضمان حقها في التعبير عن رأيها في وسائل الإعلام، فيما يتم عزل المعارضة الموجودة خارج البرلمان (على غرار الأعضاء السابقين في الجبهة الإسلامية

32 – كوسيلا زرقين، محامٍ مقيم في عنابة وعضو في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان (LADDH)، وفي شبكة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر (RADDH) (16 أكتوبر 2014

33 – ريكاردو فابياني، تمهيد الطريق أمام خلافة بوتفليقة، 17 فيفري 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /62804

34 – وتهدف التعديلات في شكل خاص إلى إقناع السكان الناطقين باللغة الأمازيغية، والنساء، ورجال الأعمال المحليين، بأن مطالبهم قد تمت تلبيتها– وبأن مصلحتهم تقتضي بالتالي أن يدعموا الفصائل الموجودة في السلطة، وذلك عن طريق الاعتراف باللغة الأمازيغية لغةً رسمية في البلاد، وتعزيز حقوق المرأة وتمثيلها في القطاع العام، وترسيخ الأحكام الدستورية حول القطاع الخاص.

للإنقاذ المحظورة). ومؤخراً بثّت محطات التلفزة المملوكة من الدولة برامج حوارية عبّر فيها السياسيون المعارضون بحرية عن آرائهم المناهضة للنظام– وهذه خطوة غير معهودة الهدف منها تسليط الضوء على الأجواء السياسية الجديدة في الجزائر. يأمل النظام بأن يُسوِّق لخليفة بوتفليقة في صورة الرئيس الذي سيمضي قدماً في تنفيذ هذه السياسات الإصلاحية.

كما أنّ دعم الجيش لانجاح خطة التحرير الاقتصادي الخجولة سيكون أساسياً لأي مرشح تختاره الفصائل الأخرى. في الماضي أدّت الاستخبارات العسكرية دوراً رئيساً في معارضة فكرة وصول سعيد بوتفليقة إلى سدة الرئاسة. لكن إطاحة الفريق محمد "توفيق" مدين من رئاسة دائرة الاستعلام والأمن في أيلول/ سبتمر 2015 أدّت إلى حلول الجيش مكان الدائرة في موقع المحاور الأساسي للفصيل الرئاسي. ففي حين كانت دائرة الاستعلام والأمن بمثابة الثقل الموازن في مقابل الرئيس عبر تقويض المحاولات التي قام بها هذا الأخير لاحتكار السلطة وفرض خليفة له على رأس الدولة، كان الجيش متعاوناً بطريقة لافتة مع آل بوتفليقة ومواليا لهم. حتى الآن تعاون هذان الفريقان، أي الجيش والرئيس عن كثب، نظراً إلى أن قايد صالح يدين لآل بوتفليقة بمسيرته المهنية الناجحة وصعوده إلى السلطة. بيد أن الفصيل الرئاسي سيجد صعوبة في تخطّي المعارضة من الجيش، الذي يُعتبَر الركيزة الأساسية للاستقرار في البلاد، في حال رفض وصول سعيد بوتفليقة إلى سدة الرئاسة خلفاً لشقيقه. وفي حين أن الفريق قايد صالح وآل بوتفليقة حليفان، يمكن أن يؤدّي خلاف حول اختيار الرئيس العتيد إلى انتهاء الشراكة بينهما.

كذلك كشفت الحكومة في الأشهر الأخيرة عن تحرير اقتصادي محدود للتعويض عن الآفاق الاقتصادية المتعثرة ونهاية طفرة النفط. ويدفع مزيج الانخفاض في أسعار النفط والحاجة إلى تدعيم شرعية النظام قبيل الانتقال السياسي الحسّاس بالنخبة الحاكمة في الجزائر إلى تطبيق سياسة إصلاحية حذرة. ولأول مرة أجازت السلطات للشركات الخاصة الاستدانة من الخارج وتأسيس عقارات صناعية وإدارتها.

تُظهر هذه التدابير المتواضعة أن الفصائل الحاكمة بحاجة ماسّة إلى استرضاء شرائح واسعة من السكان، وأنها جاهزة بالتالي لتقديم تنازلات لقواعدها الناخبة. وعلى الرغم من أن خطوات الانفتاح تبدو صغيرة إلى حد كبير إلا أنها مهمة جداً من ناحية تاريخية. فالضغوط الداخلية على النظام الجزائري تساهم في تمكين تلك القواعد الناخبة والمسؤولين في النظام الذين يؤيّدون الإصلاح التدريجي. وفي حين أن نتيجة العملية الانتقالية لا تزال غير مؤكدة، يُظهر النظام الجزائري لأول مرة استعداداً حذراً لمعالجة بعض المسائل التي تسبّبت تاريخياً بالحد من تطوره السياسي والاقتصادي.

ثالثاً: ليبيا: داعش والصراع المسلح مع إسلاميي الثورة

تتمثل استراتيجية تنظيم "داعش" في ليبيا، في مراحلها الأولى بسيطرة التنظيم السريعة على الأراضي وتوسيع سلطة الخلافة نحو ليبيا التي تتّسع فيها رقعة الفوضى. لكن جهود "داعش" في هذا البلد لم تنجح في تحويل هذه المخاوف واقعاً على الأرض، لأن التنظيم كان يُعتقَد أنه يسيطر على مدن مثل **درنة وسرت**– والحقيقة أنه مجرد واحد من فصائل كثيرة تتنافس على النفوذ في هذه المناطق. ولا يعني ذلك أن داعش تفشل في ليبيا- بل إن مسار التنظيم داخل ليبيا يعكس استراتيجيته العراقية

التي سعت إلى زيادة مزاياه التنافسية إلى أقصى حد على المستوى المحلي. وتحويل داعش مركز الثقل من درنة إلى سرت قرار استراتيجي متعمّد إلى حد كبير انطلاقاً من الافتراض بأن سرت تؤمّن فرصاً أكبر للتنظيم بالمقارنة مع درنة[35].

لكن على النقيض من العراق وسورية، لا تتوافر في ليبيا الظروف الأساسية التي سمحت للدولة الإسلامية بتحقيق مكاسب سريعة في المشرق، فالتنظيم يفتقر إلى الروابط الراسخة مع القبائل والمجموعات الاجتماعية الليبية النافذة، كما أنه لا وجود لانقسام مذهبي قوي في ليبيا أو لعدو مشترك يمكن حشد الدعم ضده. لذلك تبدو استراتيجية داعش في ليبيا موجّهة نحو التسريع في انهيار الدولة وتقويض مشاعر القومية المشتركة لدى الليبيين. في غضون ذلك يعمل التنظيم أيضاً على تعزيز الظروف التي من شأنها أن تتيح له ترسيخ نفوذه وبناء هوية وطنية -دينية تنسجم مع آراء الخلافة.

في هذا الإطار يُرجَّح أن الهجوم الذي شنّته داعش على البنى التحتية النفطية في حوض سرت لم يكن بدافع الرغبة في الاستيلاء على النفط وبيعه من أجل تحقيق الأرباح، إذ يدرك داعش جيداً أنه لا يزال من الصعوبة بمكان تهريب النفط الخام من دون علم الدولة الليبية، وذلك بفضل المساعدات الدولية لليبيا. وتدرك داعش ذلك جيداً. ولكنها تسعى، من خلال عرقلة وصول السلطات الحاكمة الليبية إلى النفط، لتسريع انهيار البلاد عبر التسبّب بتفاقم مشكلات الدولة المالية وتقويض قدرة الحكومة على تأمين السلع والخدمات العامة.

وقد منح توسّع داعش في سرت منذ منتصف العام 2014 التنظيم العديد من المزايا الاستراتيجية الإضافية. أولاً، إيواء المدينة لمجموعات إسلامية وجهادية منذ 2012 كانت تستعرض قواها بصورة مستمرة في سرت، عبر تنظيم مواكب من الآليات الحربية التي ترفع الاعلام السوداء، وفرض التشدّد أكثر في التقيّد بالشريعة في المدينة. وقد رصّت هذه المجموعات صفوفها في كانون الثاني/ يناير 2013 وأعلنت رسمياً عن إنشاء جماعة أنصار الشريعة في سرت، مع الحفاظ على روابط قوية مع جماعة مصراتة والكتائب الثورية. وتحدّثت تقارير إضافية عن بذل جهود لتجنيد أشخاص للانضمام إلى الجهاد في العراق وسورية، ومنها الجهود التي بُذِلت انطلاقاً من مسجد الرباط في سرت، الذي استضاف أيضاً الشيخ تركي البنعلي[36]، الذي يُعتبَر الآن من أبرز المنظّرين العقائديين في تنظيم داعش، لإلقاء سلسلة من المحاضرات في كانون الثاني/ يناير 2013.

سعت داعش إلى تعبئة السكان المتعاطفين معها في سرت، كما في العراق وسورية، مانحة الأولوية لبناء الشبكات وجهود التجنيد التي تستهدف الأشخاص والمجتمعات المهمَّشة بفعل الديناميات الحالية للنفوذ السياسي. ففي سرت، مسقط رأس معمر القذافي، مدّ تنظيم داعش يده إلى القبائل التي كانت موالية للنظام السابق ولديها تاريخ طويل من النزاع مع مصراتة.

أما في شرق ليبيا فقد استهدفت رسائل داعش اللواء خليفة حفتر ومجلس النواب اللذين يلقيان دعماً في أوساط القبائل التي كانت موالية للنظام السابق في حوض

35 - كيفن كايسي, ستايسي بولارد، استراتيجية الدولة الإسلامية في ليبيا، 25 مارس 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /59491

36 - اسمه الحقيقي هو تركي بن مبارك بن عبد الله، وهو مواليد البحرين عام 1984. معروف أيضاً بـ"أبو سفيان السلمي" إضافة إلى عدة ألقاب أخرى منها "أبو ضرغام" و"أبو همام الأثري".

سرت. في حين يركّز التنظيم في مدينة سرت على المؤتمر الوطني العام وقوات فجر ليبيا وقوات مصراته محاولاً استغلال هذه المظالم وهذا الشعور بالتهميش.

ونظراً إلى موقع سرت على مقربة من الجبهة الأمامية للمعارك بين قوات فجر ليبيا وقوات الكرامة، التحالفَين المتناحرَين في البلاد، تستغل داعش النزاع عبر تأليب كل واحد من التحالفَين على الآخر، كما فعلت في سورية. إذاً تتموضع داعش بين التحالفَين، فلا يعود من مصلحة أيٍّ منهما الدخول في مواجهة معها، لأن ذلك يجعله عرضةً للهجوم من التحالف الآخر[37]. يبدو أن هذه الديناميات تصبّ من جديد في مصلحة داعش؛ فقد اضطُرَّت قوات مصراتة إلى وقف القتال ضد داعش في سرت من أجل مواجهة قوات الكرامة التي جدّدت هجماتها على طرابلس في أواخر آذار/ مارس 2015.

وعلى الرغم من أن داعش فشلت حتى الآن في الحصول على الدعم الكامل من أيٍّ من القبائل الكبيرة في حوض سرت لا يزال التنظيم يرفض حكومتَي طرابلس وطبرق اللتين أنشئتا بعد الثورة ويعتبرهما غير شرعيتين. قد يلقى هذا الموقف أصداء لدى الشباب في سرت والقبائل التي كانت موالية للنظام السابق، والذين يشعرون بأنهم منبوذون من المنظومة السياسية الحالية. وعلى نطاق أوسع تهدف هذه الرسالة على الأرجح إلى كسب الدعم من الشرائح السكانية الكبيرة والمتزايدة التي لا تؤيّد المؤتمر الوطني العام ولا مجلس النواب.

وعلى كل حال يبقى من المستبعد أن يسعى تنظيم داعش إلى خوض مواجهة في حوض سرت في المدى القريب. والأغلب هو أن داعش ستستمر في التموضع بين الفرقاء المتناحرين في البلاد، والعمل على استقطاب المجموعات المهمّشة والمظلومة، والسعي إلى تقويض قدرات الدولة للتسريع في انهيارها، وترويج رؤيتها الوطنية. في المدى القصير ستحتل السيطرة على الأراضي المرتبة الثانية فيما تُعطى الأولوية لهذه الأهداف الأساسية بالنسبة إلى التنظيم.

أما في بنغازي فهناك عودة تدريجية للأمن[38] حيث يستعيد الجيش وقوات الشرطة عافيتهما تدريجاً بعد موجة الاغتيالات على امتداد عامَين، ما يتيح للمواطنين والهيئات القضائية استئناف أعمالهم. ويستعرض العشرات من شرطة المرور في عام 2015 وسط المدينة في مشهد لم تعهده منذ نحو عامَين، حيث كانت الجريمة والاغتيالات في أعلى معدلاتها. وتستعيد الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة البيضاء في ليبيا عافيتها بعد انتهاء موجة الاغتيالات التي أسفرت عن مقتل مئات المواطنين والعناصر الأمنيين بين عامَي 2013 و2014.. في تلك الفترة كانت بنغازي تحت سيطرة الجماعات المسلحة ذات الخلفية الإسلامية المتشددة مثل جماعة أنصار الشريعة، وكتيبة 17 فبراير، وغيرها من الميليشيات التي ساهمت في إسقاط نظام القذافي.[39]

كان للاستقرار الأمني منذ عودة الأجهزة الأمنية للعمل من جديد الأثر الواضح على الحياة في بنغازي. عاودت المحال التجارية والمقاهي بالإضافة إلى الأسواق التجارية والمنتزهات استقبال الناس، بعدما كانت تغلق في ساعة مبكرة خوفاً من عمليات الاغتيال اليومية منذ انطلاقة

37 - المصدر السابق

38 - عبد الحكيم اليمني، مقال مصوّر: الأمن يعود تدريجاً لبنغازي، 05 ابريل 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /63241

39 - المصدر السابق

العملية العسكرية في المدينة. أما الآن فالإحساس بالأمن ارتفع لدى المواطن في بنغازي نتيجة رؤيته رجال الأمن في الشوارع من جديد[40].

على الرغم من أنه يبدو أن عملية الكرامة العسكرية نجحت في إضعاف الجماعات المتطرفة داخل بنغازي بفعل الدعم الدولي الواسع ولا سيما الروسي منه[41]، إلا أنها تبقى حلاً مؤقتاً نظراً لعدم وجود مشروع حقيقي يدعم الأجهزة الأمنية في ليبيا. ومع أن الأمن يبقى الشغل الشاغل للحكومات الليبية المتعاقبة سوف تؤدّي الانقسامات السياسية، وعدم وجود حكومة وطنية تعترف بها الأطراف الليبية كافة، إلى تأخير بناء الأجهزة الأمنية بشكل صحيح، ويبقى المدنيون هم الذين يدفعون وحدهم فاتورة هذه الانقسامات.

ولكن في بداية 2017 أوضحت الصور ومقاطع الفيديو، التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي جرائم حرب مروّعة ارتكبتها قوات اللواء خليفة حفتر، مثل مشاهد نبش القبور والتنكيل بجثث الموتى والاعتداء على الأسرى بالضرب والإهانة في بنغازي. ولقيت هذه الجرائم استنكاراً واستهجاناً واسعين على الصعيد المحلي والدولي، الأمر الذي اضطر حفتر إلى إصدار أوامر بالقبض على مرتكبي هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة العسكرية[42]. وبعيداً عن التساؤلات حول صدقية قرار حفتر، ولا سيما أن القائم على ارتكاب هذه الجرائم قائد بارز في قواته، وهو النقيب محمود الورفلي، أبرز قيادات التيار المدخلي السلفي، الذي بات حفتر يتخوف من إزعاجه، ويخشى انقلابه عليه، لتضخم نفوذه في أوساط قواته، فإن اللافت للنظر هو أن هذه الجرائم لم تكن وحدها بل صاحبتها تعديات صارخة أخرى.[43]

ولعل من بين عوامل تغذية وتفاقم الإرهاب تعطّل أو غياب العدالة الانتقالية التي من شأنها أن تدمج رجالات النظام القديم في المنظومة الجديدة وتحول بينهم وبين الانخراط في الثورة المضادة والاستثمار في الارهاب لإفشال المرحلة الانتقالية.

3.1 ليبيا ومُعضلة محاكمة رموز النظام القديم

في ليبيا تراجَع الاهتمام المحلي والدولي بمحاكمة رموز عهد القذافي وسط المشاغل المتعلقة بمدى شفافية هذه المحاكمات، وحجب وقائعها عن الرأي العام، وعدم ضمان حقوق المدعى عليهم. في حين تخوض الحكومتان المتنافستان في ليبيا نزاعاً أهلياً[44]، ما يستقطب الاهتمام المحلي والدولي، تستمر في طرابلس المحاكمات التي تطال شخصيات بارزة في نظام معمر القذافي. ففي كانون الثاني/ يناير 2015، تواصلت الإجراءات القضائية بحق الساعدي القذافي، وقدّم المحامون المرافعة الأخيرة دفاعاً عن سيف الإسلام القذافي و36 من المسؤولين الآخرين في عهد القذافي الذين يواجهون جميعاً تهماً بارتكاب جرائم حرب ضد الشعب الليبي خلال انتفاضة 2011. على الرغم من أن رئيس قسم التحقيقات في مكتب

40 - المصدر السابق

41 - طارق المجريسي، ماتيا توالدو، روسيا في ليبيا: عامل تصعيد؟، 08 ديسمبر 2016،
http: / /carnegieendowment.org /sada /66392

42 - المصدر نفسه.

43 - المصدر نفسه

44 - طوم وستكوت، العدالة الانتقالية في ليبيا، 09 جويليا 2015،
http: / /carnegieendowment.org /sada /60349

المدعي العام، صادق السور، يصرّ على أن المحاكمات في طرابلس "مستقلة ولا تتأثّر بالحرب"، مضيفاً أن "القضاء مستقل تماماً، بغضّ النظر عن السلطة التنفيذية في البلاد"، تحيط علامات استفهام عدّة بالإجراءات القضائية.

وعلى الرغم كذلك مما كان متوقعاً من صدور حكم نهائي في قضية سيف الإسلام والمسؤولين الآخرين في 28 تموز/ يوليو 2015، وغالب الظن أنه لن يكون لذلك تأثير مباشر على المفاوضات بين طرابلس وطبرق أو أنه لن يقدّم مساهمة مهمة لمسار العدالة الانتقالية. وبعد استئناف محاكمة رموز النظام السابق في طرابلس أصدرت وزارة العدل في البيضاء بياناً جاء فيه: "لا يمكن إصدار أحكام حيادية ومستقلة بحد السلاح في ظل ميليشيات غير شرعية"، وغسلت يدَيها عملياً من أية مسؤولية عن الإجراءات القانونية في طرابلس، مبديةً معارضتها للمؤسسات القانونية وممارساتها.

في العاشر من أيار/ مايو 2014، بدأت الإجراءات القضائية بحق الساعدي، الابن الثالث للقذافي المعروف بحبه لكرة القدم وحياة الترف والانغماس في الملذات والـ"بلاي بوي". والساعدي متهم بارتكاب العديد من الجرائم قبل الثورة، بما في ذلك مقتل لاعب كرة القدم والمدرب الليبي بشير الرياني في العام 2006 مما يرشحه لمواجه عقوبة الإعدام. فضلاً عن ذلك، يواجه الساعدي سبع تهم أخرى على الأقل في قضايا اعتداء وخطف وعنف تعود إلى ما قبل الثورة، كما أنه متهم بارتكاب جرائم عدة خلال مرحلة الثورة، تتمثّل في زرع ألغام أرضية، وتسليح الميليشيات الموالية للقذافي، واستقدام مرتزقة أجانب إلى ليبيا.

وثمة صعوبة أكبر في متابعة وقائع محاكمة سيف الإسلام، وهو موقوف، منذ القبض عليه في العام 2011، في بلدة الزنتان الجبلية غرب ليبيا. ويتولّى المدعي العام في طرابلس حالياً محاكمته غيابياً بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الشعب الليبي خلال الثورة. ونظراً للوضع الأمني والأزمة في البلاد، لا يمكن إحضاره إلى طرابلس في حين يشكك المناوئون للحكومة في ما إذا كان لا يزال على قيد الحياة. وقد عبّرت منظمة "هيومن رايتس ووتش" عن قلقها من أنه لم يُشاهَد أو يُسمَع صوته منذ أطلّ عبر شاشة في قاعة المحكمة العام الماض. في غضون ذلك، تبقى قضية سيف الإسلام في صلب خلاف دائر بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكّرة توقيف بحقه في أيار/ مايو 2011، كما أصدرت أمراً من المحكمة بترحيله إلى لاهاي، لكن ليبيا اعترضت عليه[45].

وتصّر الجهات الرسمية على أنه لم يتعرّض أي من المدّعى عليهم لأي شكل من أشكال التعذيب وسوء المعاملة. بيد أن تقارير صادرة عن منظمات حقوقية وصحافيين تشير إلى أنه لا مكتب المدعي العام ولا وزارة العدل يتمتّعان بالضرورة بسيطرة كاملة على سجن الحدباء حيث يوجد أغلب معتقلي النظام السابق[46]. وكان من المتوقع صدور حكم نهائي في التهم الموجّهة إلى هؤلاء المسؤولين في جلسة المحاكمة المقبلة في 28 تموز/ يوليو 2015. (سيصدر أيضاً حكمٌ غيابياً في قضية سيف الإسلام، لكن في حال ظهر من جديد، ستتم إعادة محاكمته حضورياً).

45 – المصدر السابق

46 – وقد أورد تقرير منظمة العفو الدولية في 2014 أنّ «دخول المجمع يخضع لسيطرة مسؤولي السجن الذين يتبعون إسمياً فقط لوزارة العدل على ما يبدو». وذكرت أيضاً أن السجناء السابقين الذين كانوا من رموز نظام القذافي هم من ضمن الأشخاص الذين يتولّون إدارة منشأة الحدباء، وكانت الولايات المتحدة قد سلّمت بعضاً منهم إلى ليبيا بطريقة غير قانونية واحتُجِزوا في سجن أبو سليم السيئ السمعة.

لقد كان يُفترَض أن تشكّل المحاكمات خطوة مهمة نحو الأمام على الطريق باتجاه تحقيق العدالة بعد الثورة في ليبيا، إلا أن الرأي العام لم يعد يُبدي اهتماماً بها. فمع الانهيار الذي تشهده ليبيا بعد الثورة، تبدّدت أحلام عدد كبير من الليبيين العاديين بالعدالة والحرية والتي كانت وراء اندلاع الثورة، وحلّ مكانها التوق إلى السلام والأمن والاستقرار. فضلاً عن ذلك، فإن عدم السماح للجمهور بحضور المحاكمات، وعدم الانتظام أحياناً في مواعيد الجلسات، والتغطية التلفزيونية المتقطعة جعلت من الصعب تتبُّع وقائع المحاكمات.

ومع نزوح السفارات الغربية والجزء الأكبر من المجتمع الدولي من العاصمة طرابلس بعد وصول قوات ''فجر ليبيا''، تراجَع أيضاً الاهتمام الدولي بالمحاكمات. حيث عبّر بعض المراقبين والمنظمات الدولية عن قلقهم بشأن النظام القضائي ''الحر والعادل'' الذي لا يزال وليداً في ليبيا. فقد حذّرت حنان صلاح، الباحثة في الشؤون الليبية في منظمة ''هيومن رايتس ووتش'': ''واذا كانت المساءلة عن الجرائم الخطيرة، لاسيما تلك التي ارتكبها نظام القذافي، أساسية ليتمكّن الليبيون من السير قدماً، فإنه لا يجوز أن تأتي على حساب الحقوق الأساسية المتمثلة في ضمان حسن سير الإجراءات القانونية''، لاسيما حرمان المدّعى عليهم من الحصول على التمثيل القانوني. وقد عبرت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن رأي مماثل: "إذا استمرت المحاكمة على هذا النحو فلن تلبّي المعايير الدولية. وسوف تتسبّب أيضاً بإضاعة فرصة تاريخية للكشف علناً عن الجرائم التي ارتُكبت في عهد النظام السابق والتقصّي بشأنها". بيد أن الاستمرار في الحد من قدرة المراقبين الدوليين على مواكبة سير المحاكمات يحول دون معالجة هذه المشاغل على نحو أوسع نطاقاً أو أكثر جوهرية.[47]

3.2 ليبيا بؤرة جديدة لتصدير المهاجرين السرّيين

لطالما كانت ليبيا محطة انطلاق للمهاجرين اليائسين- وعدد كبير منهم ينتمي إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء التي مزّقتها الحروب- الذين يأملون في الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. منذ إطاحة معمر القذافي وغرق ليبيا في الفوضى سجّلت أعداد المهاجرين زيادة كبيرة في خضم الفراغ الأمني. ولقي أكثر من ألفي مهاجر مصرعهم خلال العام الجاري لدى محاولتهم عبور المتوسط، بحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، وذلك بالاستناد فقط إلى المراكب والجثث التي تم العثور عليها. ومن يتم إيقافهم في ليبيا يُرسَلون إلى مراكز الاحتجاز المكتظة أصلاً، ويصبحون جزءاً من الأزمة الإنسانية المتفاقمة في البلاد.

لم تثمر بعد جهود الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاقات مع دول المنشأ باستثناء النيجر حيث نجح التعاون الأوروبي المكثّف مع النيجر منذ حزيران2016 في أن يقلّص بشكل ملحوظ من تدفق المهاجرين عبر حدود ليبيا الجنوبية، من 70,000 في أيار 2016 إلى 1500 في تشرين الثاني 2016. كما أن الأوضاع المزرية التي يعيشها المهاجرون واللاجئون في المخيمات الليبية– التي هي أشبه ما يكون بمعسكرات اعتقال حدّت من الخيارات المتاحة للاتحاد الأوروبي الذي اقترح خطة لاعتراض المهاجرين ونقلهم مباشرة إلى تونس أو مصر حيث ستقام مراكز احتجاز ومن هناك يستطيعون التقدّم بطلبات اللجوء. ووصل الأمر إلى دعوة البعض في حال رفض هذه الخطة إلى

47 - المرجع السابق

ضرورة التلويح بتقليص المعاملات الاقتصادية مع دول المنشأ أو العبور إن تراخت هذه الدول في مساعدة أوروبا، وهو ما لاقى انتقادات عدة من مجموعات حقوق الإنسان التي رأت فيه محاولة تهدف إلى تصدير الأزمة إلى البلدان الواقعة عند سواحل جنوب المتوسط[48].

تُمثّل ليبيا حالياً نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر ٩٠ في المئة من المهاجرين المتوجّهين إلى أوروبا عبر سواحلها

تُمثّل ليبيا حالياً نقطة الانطلاق الأساسية للعابرين نحو شمال المتوسط، إذ يغادر 90 في المئة من المهاجرين المتوجّهين إلى أوروبا عبر سواحلها. وقد دعت مالطا، مع استلامها الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي مطلع كانون الثاني 2017 إلى صياغة اتفاق مع ليبيا على غرار الاتفاق الذي أُبرِم مع تركيا في آذار 2016 لوقف تدفق المهاجرين. يقترح مخطط مالطا بالأساس تحرك الدوريات الأوروبية نحو المياه الإقليمية الليبية حيث يمكن التعاون أكثر مع القوات البحرية الليبية بغية اعتراض قوارب المهاجرين وإعادتهم مباشرة إلى ليبيا. إلا أن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من قبل المفوضية الأوروبية لاختلاف الظروف الشديد بين ليبيا وتركيا.

غير أن المفوضية أعلنت في 25 كانون الثاني 2017 عن خطة مختلفة ومدعومة من القادة الأوروبيين في قمة مالطا في الثالث من شباط للتفاوض مع حكومة الوفاق الوطني من أجل الحد من مغادرة المهاجرين عبر ليبيا. يهدف المخطط إلى إرجاع المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية أو منحهم الحماية والاستقرار في بلدان ثالثة خارج أوروبا. وأعلن القادة أيضاً دعمهم لمذكرة التفاهم بين ليبيا وايطاليا حول الهجرة التي وُقِّعَت في الثاني من شباط/ فبراير 2016. وينص الاتفاق على قيام إيطاليا بتأمين المال والتدريب والمعدّات لدعم حكومة الوفاق الوطني في إدارة الحدود وتعزيز قدرات خفر السواحل الليبية.[49]

يحتوي المقترح الأوروبي الجديد على نداء لتطوير قدرات خفر السواحل الليبية عبر مدّهم بالتدريب والمعدات اللازمة لمراقبة الحدود ورصد خطوط إمداد المهربين، إضافة إلى مساعدة ليبيا على حماية حدودها الجنوبية من خلال تنشيط التعاون الأمني الإقليمي في منطقة الساحل. من ناحية أخرى، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق مع البلديات الليبية والمنظمات الدولية، وتحديداً المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل تطوير برامج العودة وإعادة القبول لإعادة المهاجرين الذين لا يحتاجون للحماية إلى بلدانهم، وإجراء تحسينات في حماية طالبي اللجوء وفي تقديم المساعدات الإنسانية إليهم، وتسهيل اندماجهم في الاقتصاد المحلي عبر خلق موارد رزق حيث يتمركز المهاجرون. وتبقى إمكانية الانتقال إلى أوروبا متاحة للأشخاص الأكثر ضعفاً.

ورغم كل شيء يبقى المهاجرون الأفارقة الموقوفون في ليبيا عالقين في أزمة إنسانية بسبب قصور المساعدات وتردّي ظروف الاحتجاز. ومما يزيد قضية الهجرة السرية

48 - المرجع السابق.

49 - المرجع السابق

تأزماً واهمالاً الانقسامات السياسية والتجاذبات الحزبية والحسابات الانتخابية.

3.3 ليبيا وغياب هيمنة الدولة على أراضيها

من أوكد واجبات الدولة الممأسسة التي تتمتّع بالشرعية في نظر من تحكمهم أن تفرض الأمن على كامل ترابها الوطني. ولكن ليبيا لا تزال تواجه صعوبات سياسية خطيرة سيكون لها في نهاية المطاف تأثير على مستوى الأمن في البلاد. ولعل محاولة إطلاق حوار وطني تكشف إلى حد ما بعد تعثّر المؤسسات السياسية (مثل المؤتمر الوطني العام)، أنه من دون إنشاء مؤسسات فاعلة قادرة على معالجة المشاكل السياسية التي تتخبّط فيها البلاد، فلن يؤدّي إصلاح القطاع الأمني وإعادة هيكلته سوى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار والفوضى التي تشهدها ليبيا[50].

وفي حين تواظب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على حض الأفرقاء السياسيين ومجموعة من الأطراف السياسية غير الرسمية على الانخراط في حوارٍ تأمل في أن يؤدّي إلى نوع من التسوية، على الطريقة التونسية، وأن يمهّد الطريق نحو أهداف سياسية مشتركة، شهدت أحداث الأشهر الأخيرة من عام 2014 أن هذا المسار لايزال معقّداً وشاقاً. ففي ليبيا، لم يتم الاتفاق بعد على قواعد مشتركة للعبة، والتوافق السياسي شبه معدوم. كما أن البلاد تفتقر إلى منظمات أهلية وترتيبات مؤسسية فاعلة، مايجعل العجز عن التوصّل إلى تسوية سمة أساسية ودائمة في الحياة السياسية الليبية. هذا فضلاً عن أن استخدام الحكومة لموارد البلاد المالية بهدف الحفاظ على التوازن بين عدد من المجموعات المتنافسة، وعلى الرغم من أنه قد يكون مفهوماً من الناحية العملية، لم يولّد، لسوء الحظ، مزيداً من الزخم باتجاه التسوية.

وتحجب المأسسة التي تشهدها حالياً الحياة السياسية في البلاد واقع أن المؤسسة السياسية الأبرز التي أنتجتها الانتخابات الوطنية، أي المؤتمر الوطني العام، تحوّلت إلى هيئة جوفاء تكتسب مكانتها من الخدمات التي تقدّمها للمجموعات المختلفة على أساس المحسوبيات، بدلاً من أن تكون مؤسسة سياسية وطنية تصغي إلى هموم المواطنين وتعمل على معالجتها..

في ليبيا، لم يتم الاتفاق بعد على قواعد مشتركة للعبة، والتوافق السياسي شبه معدوم

ولقد شكّلت فكرة الحوار الوطني، في جزء منها، محاولة لمعالجة هذا التنافر المتزايد بين السياسة وواقع الحياة في ليبيا، عبر ردم الهوة بين الإطار السياسي الرسمي والمجموعات التي تم إقصاؤها. ولكن يبدو أن هذا الحوار الوطني المتأخر جداً في الزمن وُلد ميتاً، ولم يفلح في بث نفحة تفاؤلية ترشحه لأن يصبح أداة وساطة في الحياة السياسية الليبية الشديدة التصدّع[51].

ولئن كان بإمكان الليبيين وشركائهم الدوليين التوحد ضد داعش فإنّ المقاربة السياسية والعسكرية الخارجية تقوّض بناء الأمة الذي يُعتبَر شرطاً مسبقاً لمواجهة التنظيم والقضاء عليه. حيث تخشى أوروبا التي لا تزال تتعافى من صدمة باريس وبروكسل قيام جيب متطرّف على بعد بضع مئات الكيلومترات من حدودها. وهذا

50 – ديرك فانديفال، أستاذ في مادّة الإدارة الحكومية في جامعة دارتموث ومؤلّف «تاريخ ليبيا الحديثة». 31 اكتوبر 2014

51 – طارق المجريسي، في ليبيا، السياسة تأتي قبل النصر، 18 ماي 2016،

http: / /carnegieendowment.org /sada /63622

يجعل أولوية مقاومة الإرهاب مبجلة وسابقة على أولوية الوحدة القومية الليبية التي ستبقى مهددة وضعيفة.

وتتنزل حالة الانفلات وعدم الاستقرار في إطار **المرحلة الانتقالية**[52] التي يعتبرها أغلب الليبيين بمثابة إعادة تموضع سياسي حيث لا غالب ولا مغلوب، ويتعيّن على كل منطقة ومجموعة أن تفرض نفسها للحصول على حقوقها الإنمائية. وقد تعزّزت هذه النظرة بفعل ممارسات صانعي السياسات في طرابلس الذين فشلوا على الدوام في اتباع مقاربة شاملة وشفافة وفاعلة. ولا شكّ أنّ وضع استراتيجية للتخفيف من حدّة المشاكل الأمنية الكثيرة التي تعاني منها ليبيا مهمة شاقّة، فما بالكم بالعمل على حلّها. إلا أن تسليط الضوء على الظروف التي أدّت إلى انطلاق هذه النزاعات يمكن أن يساعد المجتمع الدولي على تحديد طرق لمعالجة المشاكل البنيوية التي تقف خلف الفلتان الأمني المستشري في ليبيا.

كان القادة التونسيون موضع إشادة من مجلس الشيوخ الأميركي

لم تفلح الجهود الدولية في وضع حد للانقسام السياسي الشديد الذي ظهر بعد الثورة وتسبَّب باندلاع حرب أهلية فوضوية وقيام حكومتَين متنافستين. وقد نظّم المجتمع الدولي نقاشات بقيادة مبعوث الأمم المتحدة الخاص آنذاك، برناردينو ليون، بهدف التوصل إلى إجماع لتشكيل حكومة وحدة منبثقة من المؤتمر الوطني العام في طرابلس ومجلس النواب في طبرق. وكان في اعتقاد المجتمع الدولي أن من شأن ذلك أن يُتيح التصدّي لعدم الاستقرار والانقسام اللذين تسبّبا في البداية بالفراغ السياسي الذي أدّى إلى ظهور داعش. وحتى مشروع حكومة الوفاق الوطني لم ينجح نظراً للطبيعة المشاكسة للسياسيين الليبيين وصولاً إلى نطاق السياسات الضيّق الذي ركّز فقط على اللاعبين السياسيين بدلاً من إشراك القادة العسكريين والمجتمعيين الأكثر نفوذاً. وقد استغلّ أعضاء المؤتمر الوطني العام ومجلس النواب المحادثات، إذ حاول كل فريق أن يصبح القوة المسيطِرة في المنظومة الجديدة، واختلف الفريقان في شكل خاص حول القطاع الأمني وتفويض السلطات.[53]

ختاماً، لقد رُبِطت قابلية ليبيا للحياة كدولة قومية موحّدة وسلمية بالسياسة المحلية، وبسياسةٍ دولية قوامها تكهّنات محمومة عن التهديدات الأمنية. وأدى تجاهُل السياق الليبي إلى تقويض التدخل العسكري في العام 2011. وساهم غياب المساعدات السياسية والإنسانية استكمالاً لجهود حلف شمال الأطلسي (الناتو) في تحوّل ليبيا دولة فاشلة. وتراكمت إخفاقات ليبيا بعد الثورة نتيجة تمكين سياسيين ليس لديهم تأثير فعلي بل فقط أطماع شخصية كبيرة، بدلاً من إشراك الأفرقاء المعنيين بطريقة مباشرة. وبعد مرور خمس سنوات كان على المجتمع الدولي أن يتعلّم دروساً من أخطاء الانخراط الأحادي من دون أخذ السياق في الاعتبار، وأن يبتعد عن المجازفة بتكرار هذه المقاربة التقسيمية في بلدٍ تعاظمت فيه الرهانات كثيراً.

ويبقى وضْع القطاع الأمني تحت سيطرة الحكومة شرطاً أساسياً من أجل ضمان استقرار البلاد في المستقبل.

52 - طارق المجريسي، انتخابات جديدة في ليبيا؟ 31 جانفي 2014

http: / /carnegieendowment.org /sada /54646

53 - المرجع السابق

لكن إذا لم يتمكّن الليبيون من إقرار الترتيبات المؤسسية السياسية التي لابد منها من أجل تحقيق الاستقرار والشرعية في المدى الطويل، فلن يكون إصلاح القطاع الأمني كافياً، خاصة وأن قدوم ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية سيعيد ترتيب أوراق القوى السياسية ومواقعها في منطقة المغرب العربي من جديد.

رابعاً: تداعيات انتخاب ترامب

على الرغم من أن العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة ضعيفة، فإن بلدان شمال أفريقيا قد تشهد بدءاً من تونس تغييراً في مجالَي المساعدات والدعم. لقد كان القادة التونسيون موضع إشادة من مجلس الشيوخ الأميركي الذي أثنى على الانتقال السياسي في البلاد. وقد تمكّنت تونس من الإفادة من مبادرات في مجال المساعدات على غرار صندوق المبادرة التونسية- الأميركية، فضلاً عن جهود اللوبي التي تبذلها الجمعية التونسية للمهنيين الشباب. وقد تعمد إدارة ترامب إلى إعادة النظر في هذه المبادرات وفي الالتزامات الأميركية الأوسع في مجال المساعدات، وإلى ترشيدها، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية والأمنية الملتبسة في تونس[54].

كانت معاداة الإخوان المسلمين والإشادة بنظام عبد الفتّاح السيسي أبرز التصريحات التي أثارت الجدل في المنطقة وطالت ارتداداتها تونس حيث ما يزال الإسلاميون ممثّلين في حركة النهضة يلعبون دوراً أساسياً في الحياة السياسيّة. إن الموقف العدائيّ الذّي اتخذته حركة النهضة من الرئيس المصري الحالي عبد الفتّاح السيسي وارتباطها الفكري والتنظيمي بجماعة الإخوان المسلمين، يضعها في تناقض واضح مع الموقف الأمريكي الجديد المعاكس تماماً بحسب تصريحات ترامب لرهان الإدارة الأمريكية السابقة على الإسلاميّين خلال موجة التغييرات السياسية التي طالت المنطقة.

أما على الصعيد الاقتصاديّ، فيبدو موقف ترامب من اتفاقيات التجارة الحرة الذّي عبّر عنه في أكثر من كلمة أحد أكبر الهواجس التونسيّة. وهو ما تجلّى بوضوح في مداخلة السفير التونسي في واشنطن فيصل قويعة عقب إعلان نتائج الانتخابات، حيث أشار إلى مواصلة العمل من أجل التوقيع على اتفاقية التبادل الحر مع الطرف الأمريكي. وقد اعتبر السفير التونسي أنّ التغيير السياسي الذّي تشهده الولايات المتحّدة الأمريكيّة قد يجعل من المساعي لتوقيع هذه الاتفاقيّة أكثر صعوبة وتعقيداً، موضّحاً أنّ الرؤية ما تزال ضبابيّة بخصوص الإدارة المقبلة وطبيعة السياسات الأمريكيّة المستقبليّة[55].

وعلى كل حال ركّز الخطاب التونسي الرسمي وبيانات الأحزاب والمسؤولين إزاء النتائج الصادمة للانتخابات الأمريكيّة على استعمال مصطلح الصداقة التونسيّة الأمريكيّة لبعث الرسائل والتطمينات للإدارة الأمريكيّة الجديدة، إلاّ أنّ المحدّد للتعامل الأمريكيّ مع الشأن التونسيّ في المستقبل لن تكون حتماً الصداقة، فما يصنع السياسة الأمريكيّة مصالحها لا صداقاتها.

أما المغرب فيُقدِّم نفسه في صورة الحليف الأساسي للولايات المتحدة على صعيدَي الأمن والتحالفات الإقليمية، ما يتيح له الحصول على دعم قيّم في مسألة

54 - ادريس جباري، شكوك في أوساط الحلفاء في المغرب العربي

http: / /carnegieendowment.org /sada /65105

55 - المرجع السابق

الصحراء الغربية. ويستضيف المغرب على أراضيه أعداداً كبيرة من المتطوعين في فيلق السلام سنوياً، ويتعاون في المسائل الاستخباراتية، ويشهد تدريبات عسكرية متقدمة على أراضيه، حتى إنه يجري النظر في نقل مقر القيادة العسكرية الأمريكية الخاصة بأفريقيا (أفريكوم) إلى المغرب بدلاً من ألمانيا. بيد أن إدارة ترامب قد تخفّض هذا الوجود الأميركي وتتحوّل نحو الجزائر، المنافِسة الأساسية للمغرب في المنطقة، وتتخذ منها شريكةً لها تعتبرها أقرب إلى تفضيلاتها الأيديولوجية.

وقد شعر الجزائريون بالريبة من هيلاري كلينتون مؤكّدين أنهم يتعاونون في شكل أفضل مع الإدارات الجمهورية ومشدّدين على الخبرة القيّمة التي يتمتع بها جيشهم وأجهزتهم الأمنية في مواجهة الإرهاب الجهادي منذ التسعينيات. قد يكون بإمكان الجزائريين تأدية دور جيواستراتيجي أساسي للحفاظ على الأمن في الساحل وليبيا، لكن أحداث مالي في العام 2012 كشفت أنها مهمة صعبة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أزمة الرهائن في عين أميناس في العام 2013، بسبب شكوكهم حول المخططات الأمريكية والخط المؤيّد للسيادة.[56]

في غضون ذلك قد تكون إدارة ترامب أقل تدقيقاً من إدارة أوباما في سجلّ المغرب والجزائر في مجال حقوق الإنسان، وذلك لمصلحة التعاون في درء التهديدات الإرهابية حول البحر المتوسط، مما يرشح البيت الأبيض للتعامل في ليبيا أكثر من أي وقت مضى مع حفتر الذي يقدم نفسه كمحارب للارهاب والتطرف الديني العنيف.

يعتبر اللواء خليفة حفتر أن من شأن نتائج الانتخابات الأميركية أن تعزّز مكانته وطموحاته لحكم ليبيا[57]. نتيجةً لذلك تتعزّز ذهنية الحصار لدى الإسلاميين السياسيين في ليبيا والكوادر الأكثر صخباً ونفوذاً الموالين لمفتي البلاد المتطرف صادق الغرياني. ويدرك هؤلاء أن الرئيس ترامب لن يتعامل معهم بترحاب، لذلك يأملون أن يتّجه نحو الانعزالية وينفّذ تلميحاته بالانسحاب من المنطقة. فمن شأن ذلك أن يتيح للجهات الراعية لهم، على غرار تركيا وقطر، أن تستمر في دعمهم بحرية. تشير محورية ليبيا في انتقادات ترامب لكلينتون إلى أنه لن يجازف على الأرجح بالتورط عميقاً في ذلك البلد، ويفضّل "نصراً سريعاً" يستطيع التباهي به بغضّ النظر عن مدى سطحية ذلك "النصر".

56 - المرجع السابق

57 - حيث يعتقد أنّ «شعبوية ترامب اليمينية سوف تساهم في تعزيز مكانة السيسي، دولياً ومحلياً، لأنها ستولّد على الأرجح دعماً لحملته المستمرة لقمع الإخوان المسلمين والمعارضة العلمانية تحت شعار الحرب على الإرهاب.» راجع: ماجد منصور، تحالف ترامب-السيسي http://carn-egieendowment.org/sada/65105

الخاتمة

تشهد الإشكاليات التي عرضناها في هذا المقال أن منطقة المغرب العربي بصدد مسار جديد يفتح على تبدل في عقيدة النظام السياسي وأسلوب الحكم. فقد أدخلت الثورات العربية تغيرات كثيرة على قِيَم الأنظمة السياسية في هذه البلدان رغم بقايا ممانعة من فئات وجهات تمثل ترسّبات أشكال الحكم الاستبدادي السابقة.

وتمثل إشكاليات مقاومة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وإصلاح منظومة العدالة والحكم الرشيد والعلاقة بالخارج ولا سيما تداعيات نجاح ترامب لحكم القوة العظمى الأولى في العالم، قواسم مشتركة ربما تحد من انعزال كل نظام سياسي في حدوده السيادية، واستعداده لإقامة نوع من التحالفات الجدية الاستراتيجية التي من شأنها أن توفر مناعة أوفر لدول المنطقة. ولعل الانهيار الدراماتيكي للدولة في ليبيا، والتدخل العسكري والسياسي بشكل رسمي وفعلي في شؤونها بصفة تشابه تقريباً المثال السوري قد زاد الوضع الإقليمي تأزماً وعقّد الوصول إلى حل للمشاكل الداخلية التي تخص الارهاب والهجرة وحتى التشغيل بالنسبة لتونس التي راهنت على نجاح الثورة في ليبيا والمساهمة في إعادة بناء المؤسسات هناك.

ويبقى السؤال الملح من وجهة نظر استراتيجية هو إلى أي مدى يمكن أن تنجح النخب الحاكمة في المنطقة في تحويل هذه التهديدات الجدية إلى فرص للنهوض والتنمية والتقارب الاقتصادي والسياسي إذ ما من دولة قادرة بمفردها على أن تحل جميع مشاكلها خاصة إذا علمنا أن جزءاً من أزمة الدولة الوطنية راجع إلى سياقات العولمة ونمط الحياة والتفكير والتواصل المعولم؟ وإلى أي مدى يمكن أن تستثمر الأنظمة القائمة في المنطقة هذه الديناميكية التاريخية غير المسبوقة منذ ديناميكيات الاستقلال الوطني في الستينيات لصالح بناء أنظمة حكم جديدة تزاوج بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والوحدة ومنطق التكتلات الديمقراطية والجغرافية المعتبرة، بحيث تكون سباقة قبل منطقة المشرق العربي في الإصلاح والوحدة والتنمية وإعادة طرح قضية العرب الأم، قضية تحرير فلسطين، من خارج أفق اتفاق أوسلو المذل الذي ساهم من وجهة نظرنا في زيادة ترهل النظام العربي وغذى بصفة غير مباشرة الإرهاب والتطرف واليأس من النظام الدولي الجائر؟.